المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

7 يناير 2025

بورصة مصر تتفوق على بورصات الخليج في 2024

ecss.com.eg

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. أحمد بيومي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه
دعاء عبد المنعم

100 شارع الميرغني – مصر الجـديـدة – الـقـاهـرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

4 تقديم

5 أبرز قضايا الأسبوع

23 معلومة مصورة

24 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

24 التضخم الأخضر وسلاسل إمداد الطاقة النظيفة: تحديات التحول نحو الطاقة المستدامة

31 الاقتصاد المصري على مفترق طرق: تحديات في 2025

تقديم

في هذا العدد من نشرتنا الأسبوعية، نستعرض أبرز القضايا الاقتصادية التي شهدتها مصر والعالم خلال الأسبوع. تواصل الحكومة المصرية تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي لمواجهة التحديات المحلية والدولية، حيث شهدت مصر تطورات مهمة في عدة مجالات. من أبرز هذه التطورات، قيام وكالة «فيتش» بتقديم توقعاتها بشأن سعر صرف الجنيه المصري والنمو الاقتصادي في المستقبل، مما يسلط الضوء على تأثير السياسات الاقتصادية الحالية. كما شهدت مصر تحولًا في سياستها المالية، حيث تسعى لتقليل الدين العام والفوائد المرتبطة به، مع التركيز على تعزيز استدامة الاقتصاد.

على صعيد آخر، حصلت مصر على قرض أوروبي بقيمة مليار يورو لدعم استقرار الاقتصاد، بينما شهدت بيئة الأعمال تحسنًا ملحوظًا بفضل تقليص زمن الإفراج الجمركي. كما تم شطب أسهم شركة أوراسكوم من بورصة سويسرا، وهو ما يعكس تحولًا استراتيجيًا في مسار الشركة الدولي. وفي مجال التمويل، أُبرمت اتفاقيات تمويلية مع اليابان بقيمة 234 مليون دولار لدعم التنمية الاقتصادية.

على الصعيد الإقليمي، أعلنت السعودية عن توقعات بنمو اقتصادي بنسبة 4.7% في 2025 و2026، فيما حققت مصر نموًا بنسبة 23% في صادرات إعادة التصدير لعام 2024. وبجانب ذلك، توقعت «فيتش» تقلبات في الاقتصاد الأوروبي بسبب التوترات السياسية.

نستعرض أيضًا تطورات هامة مثل تفوق بورصة مصر على بورصات الخليج، وجذب القطاع الخاص تمويلات دولية بقيمة 4.2 مليار دولار، وتجاوز الصادرات الهندسية لحاجز 5 مليارات دولار لأول مرة. كما تتواصل القرارات بشأن مد إعفاء الأفراد من رسوم التحويلات، بينما تواصل مصر تعزيز مكانتها السياحية لتكون ضمن أفضل 10 وجهات في إفريقيا بحلول 2025.

نترقب معكم تطورات جديدة في مجالات الاستثمار والعلاقات التجارية بين مصر والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى التحديات التي يفرضها التضخم الأخضر وسلاسل إمداد الطاقة النظيفة في التحول نحو الطاقة المستدامة.

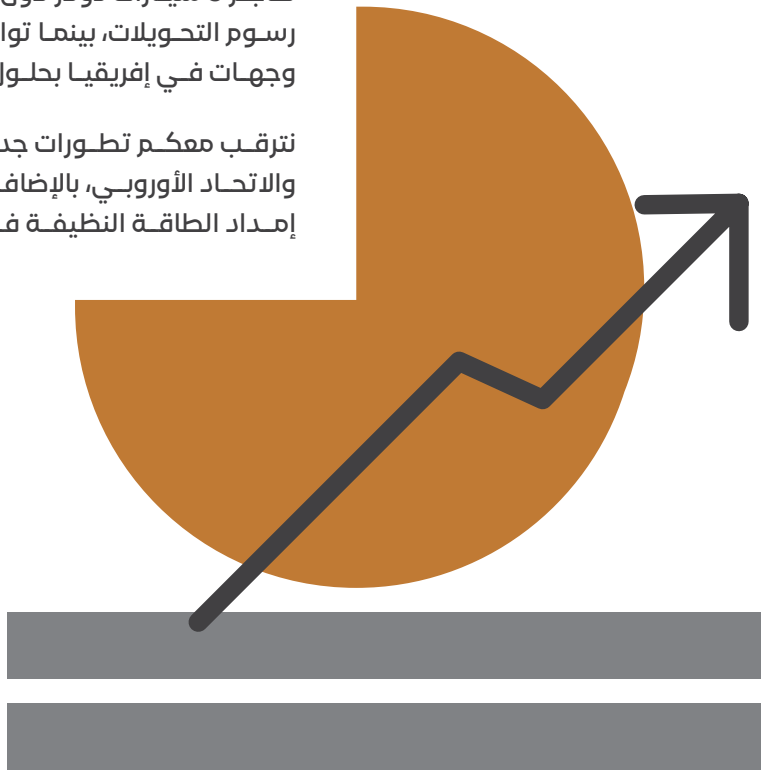

.. أبرز قضايا الأسبوع

محليًا

بورصة مصر تتفوق على بورصات الخليج في 2024

شهدت بورصة مصر أداءً متميزًا في عام 2024، متفوقة على بورصات الخليج باستثناء دبي، حيث سجل المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية ارتفاعًا بنسبة 19.47%، ليغلق عند 29740 نقطة. وتفوقت البورصة على بورصات السعودية والكويت والبحرين ومسقط، كما حققت رأس المال السوقي زيادة قدرها 450 مليار جنيه ليصل إلى 2.169 تريليون جنيه. يعود هذا الأداء إلى تحسن الاقتصاد الكلي، تطبيق سياسة سعر صرف مرن، وتنفيذ إجراءات لتعزيز بيئة التداول وزيادة المعروض من الأوراق المالية.

القطاع الخاص يجتذب 4.2 مليار دولار تمويلات دولية في 2024

أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ان القطاع الخاص المحلي والأجنبي بمصر استطاع جذب 4.2 مليار دولار في صورة تمويلات خلال العام الماضي.

شهد عام 2024 جهودًا مكثفة لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، لدفع رؤية الدولة على مستوى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية للتغيرات المناخية 2050، وتعزيز جهود التحول إلى الاقتصاد الأخضر، سواء من خلال خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو الشراكات الدولية مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، وكذلك تنفيذ المنصة الوطنية لبرنامج «نُوَفِّي»

وأكدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أن الجهود التي تقوم بها الدولة لتشجيع الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، وزيادة قدراتها ضمن مزيج الطاقة لنحو 42% بحلول 2030، تنفيذًا للمساهمات المحددة وطنيًا، انعكست على جذب المزيد من التمويلات الميسرة للقطاع الخاص لتنفيذ برنامج «نُوَفِّي».

2.5 مليون شخص قاموا بتحميل «تليفوني» خلال يومين.. و750 ألف استعلام منذ إطلاقه

سجل تطبيق «تليفوني» إقبالاً كبيرًا من المواطنين للاستعلام على هواتفهم المحمولة، إذ قام 2.5 مليون شخص بتحميله خلال يومين اثنين فقط.

وشهد التطبيق 750 ألف عملية استعلام عن أجهزة هواتف محمولة منذ إطلاقه رسميا مع مطلع العام الجديد 2025.

يستهدف التطبيق مواجهة تهريب الهواتف المحمولة من الخارج، إذ أكد الجهاز القومي للاتصالات أن آخر يومين من 2024 تم تفعيل 492 ألف هاتف أيفون و725 ألف سامسونج، وذلك قبل انتهاء المهلة المقررة لتشغيل الهواتف الواردة من الخارج دون رسوم.

«الاتصالات»: تحصيل 500 ألف جنيه رسومًا على موبايلات من 60 مواطنًا خلال 48 ساعة

قال «شمروخ» في مؤتمر صحفي، يوم الخميس، أن رئيس جهاز تنظيم الاتصالات على ضرورة شراء الأجهزة من السوق المحلية من خلال فاتورة ضريبية لضمان حق المواطن في حالة وجود أي تلاعب، مشيرًا إلى أن الفارق في سعر الأجهزة بين سعر الوكيل والأجهزة القادمة من الخارج يصل إلى نحو 20 ألف جنيه، ولكن تضمن خدمات ما بعد البيع.

شركات التصنيع المحلي التي تعمل في الموبايلات حاليًا تصنع أجهزة في حدود أسعار تتراوح بين 100 و300 دولار وهو سعر تنافسي.

وقال إنه تم تحصيل نحو 500 ألف جنيه رسوم على عدد من الأجهزة خلال اليومين الماضيين، لافتا إلى أن هذا المبلغ تم تحصيله من نحو 60 مواطنًا فقط.

وفيما يتعلق بإمكانية تطبيق القرار على باقي الأجهزة الإلكترونية، أشار إلى أن هذا القرار قاصر على أجهزة الموبايل لأن بها شرائح إلكترونية يمكن تتبعها ولكن لا يمكن تطبيق القرار على باقي الأجهزة الإلكترونية سواء لاب توب أو ساعات أو غيرها من الأجهزة الإلكترونية.

الصادرات الهندسية تتخطى حاجز 5 مليارات دولار لأول مرة تاريخيًا

أعلن المجلس التصديرى للصناعات الهندسية، ارتفاع صادرات القطاع خلال أول 11شهرًا من 2024 بنسبة 21.6% ، حيث بلغت 5.1.مليارات دولار فى 2024 لأول مرة تاريخيًا مقارنة بـ 5.2 مليار دولار خلال الفترة ذاتها من عام 2023. وكشف المجلس فى التقرير الشهرى، أن الصادرات الهندسية سجلت ارتفاعًا فى شهر نوفمبر 2024 مقارنة بالشهر ذاته من 2023بنسبة 12.5% حيث بلغت 451 مليون دولار فى نوفمبر 2024مقارنة بـ 401 مليون دولار فى نوفمبر 2023.

وعن أهم الدول التى زادت الصادرات الهندسية إليها هى: أوروبا (المملكة المتحدة - تركيا - فرنسا - ألمانيا - جورجيا - التشيك - إسبانيا - إيرلندا - سلوفينيا) آسيا (السعودية - العراق - لبنان - عمان - أذربيجان - قطر) أفريقيا (ليبيا - الجزائر - المغرب - تونس - كينيا - نيجيريا - غانا - أوغندا).

صادرات الصناعات الغذائية تسجل 5.5 مليار دولار في 11 شهرًا

أعلن المجلس التصديرى للصناعات الغذائية، أن صادرات القطاع سجلت خلال الـ11 شهرًا الأولى من 2024 5.5 مليار دولار، محققة نسبة نمو قدرها 17٪ وقيمة نمو 813 مليون دولار مقارنة بصادرات الفترة ذاتها من 2023، التى بلغت 4.7 مليار دولار.

ووفق المجلس التصديرى، فإن قيمة الصادات خلال الأشهر من بداية يناير إلى نهاية نوفمبر من عام ٢٠٢٤، تُعد الأعلى وأكبر نسبة نمو يحققها القطاع خلال الفترة مقارنة بالبيانات التاريخية المسجلة، كما تتخطى تلك القيمة إجمالى قيمة صادرات القطاع فى عام ٢٠٢٣ البالغة ٥٠٦ مليار دولار بقيمة زيادة ٤٧٤ مليون دولار.

البنك المركزي يصدر قرارات بمد إعفاء الأفراد من رسوم التحويلات عبر المنظومة الوطنية المدفوعات اللحظية وتطبيق إنستا باي لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد

في إطار رؤية مصر 2030 لدعم التحول الرقمي، أصدر مجلس إدارة البنك المركزي المصري مجموعة من القرارات تتضمن مد إعفاءالعملاء من كافة المصروفات والعمولات الخاصة بخدمات التحويلات البنكية للأفراد التي تتم من خلال القنوات الإلكترونية (الإنترنت والموبايل البنكي) بالجنيه المصري، وكذلك مد الإعفاء من كافة المصروفات والعمولات الخاصة بخدمات التحويلات لعملاء المنظومة الوطنية للمدفوعات اللحظية وتطبيق إنستا باي.

وتأتي هذه القرارات – التي تسري اعتبارًا من 1 يناير 2025 ولمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد، استمرارًا لجهود البنك المركزي المصري في تحفيز المواطنين على استخدام الخدمات المالية الرقمية،والاستفادة بما تقدمه من مميزات لإنجاز الخدمات المالية بسرعةومن أي مكان وفي أي وقت، بما يساهم في تحقيق رؤية الدولة للتحول لمجتمع أقل اعتمادًا على أوراق النقد وتعزيز الشمول المالي.

وجدير بالذكر أن المنظومة الوطنية للمدفوعات اللحظية- التي تم إطلاقها في إبريل -2022 تعد من أهم مشروعات البنية التحتية لنظم الدفع التي يرعاها البنك المركزي المصري، لتكون بديلًامتكاملًا للمدفوعات النقدية يتيح كافة خدمات التحويلات للعملاء لحظيًا طوال أيام الأسبوع على مدار 24 ساعة.

وقد شهدت المنظومة زيادة كبيرة في حجم المعاملات المنفذة منخلالها– بلغت ما يقرب من 1.5 مليار معاملة بقيمة تصل إلى 2.9 تريليون جنيه خلال عام 2024 - ووصل عدد مستخدمي الخدمة لما يقرب عن 12.5 مليون عميل.

مصر ضمن أفضل 10 وجهات للسفر والسياحة فى إفريقيا عام 2025

جاءت مصر ضمن قائمة أفضل 10 وجهات إفريقية للسفر والسياحة في عام 2025، وفق تقرير منصة «بيزنس أفريكا»، والتي أشارت إلى العديد من المواقع السياحية المصرية منها أهرامات الجيزة وأبو الهول، وادي الملوك بالأقصر، و معابد أبو سمبل.

وذكرت منصة «بيزنيس أفريكا»، المتخصصة في الشأن الإفريقي، أن التنوع في إفريقيا يتألق أكثر منأي وقت مضى، الأمر الذي يجذب السياح والمستثمرين من جميع أنحاء العالم مع استمرار القارة في الازدهار كوجهة سفر في عام 2025.

وأضافت: «لقد برزت دول استثنائية في 2025 مثل مصر وجنوب أفريقيا وموريشيوس وغيرها كوجهات سفر رئيسية، مشيرة إلى ما تتمتع به جنوب أفريقيا الدول الجنوبية في القارة السمراء كأفضل وجهة سفر في تلك المنطقة، لما تحظى به من جبل الطاولة ومتنزه كروجر الوطني وجزيرة روبن».

إطلاق خطة تحويل «6 أكتوبر» إلى مدينة خضراء بالشراكة مع «الأوروبي لإعادة الإعمار»

European Bank
for Reconstruction and Development

قالت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، إنه شهد العام 2024 جهودًا مكثفة لدفع التحول الأخضر خلال العام المنقضي، موضحة أنها نفذت العديد من المبادرات ووقعت اتفاقيات لتعزيز التحول الأخضر في مصر، حيث شهد عام 2024 قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بإطلاق خطة تحويل «مدينة 6 أكتوبر» إلى مدينة خضراء وذلك في إطار تنفيذ برنامج المدن الخضراء في مصر Green Cities.

وأضافت أن ذلك يأتي تحت مظلة الشراكة بين الحكومة والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، وتنفيذًا للاستراتيجية المشتركة مع البنك للفترة من 2022-2026.

المشروعات الخضراء تستحوذ على 50% من خطة الاستثمار 2025/2024 في مصر

شهد عام 2024 جهودًا مكثفة لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، لدفع رؤية الدولة نحو تعزيز الاستدامة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقالت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، إن الوزارة واصلت جهودها خلال عام 2024، لتضمين البُعد البيئي في منظومة التخطيط من خلال إطلاق «دليل معايير الاستدامة البيئية».

وأضافت أنه بموجب تلك المعايير تُمثّل نسبة المشروعات الاستثمارية الخضراء المُدرجة ضمن مشروعات الخطة الاستثمارية للعام المالي عام 2025/24 حوالي 50% من إجمالي الاستثمارات العامة مقارنة بنسبة 15% في عام 2021/20، حيث تُشكِّل مشروعات النقل الأخضر حوالي 50٪ من الاستثمارات العامة الخضراء.

مرحلة جديدة للعلاقات المصرية الإيطالية خلال 2024

أصدرت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تقرير الحصاد السنوي حول تطور الشراكة المصرية الأوروبية على المستوى الثنائي ومتعدد الأطراف.

وفي إطار الشراكة المصرية الأوروبية وتوقيع الإعلان المشترك لترفيع العلاقات بين الجانبين، وزيارة رئيسة الوزراء الإيطالية لمصر ضمن وفد أوروبي رفيع المستوى، شهدت العلاقات المصرية الإيطالية انطلاقة جديدة خلال عام 2024، حيث تم توقيع عدد من الاتفاقيات المشتركة بين الجانبين.

كما تم افتتاح المكاتب الجديدة للسفارة الإيطالية بالقاهرة، وتشمل مكاتب وكالة التجارة الإيطالية، وبنك التنمية الإيطالي، وصندوق القروض والودائع الإيطالي، ووكالة

ائتمان الصادرات «ساتشي»، وهيئة دعم وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في إطار العلاقات المتميزة بين الجانبين المصري والإيطالي والجهود المشتركة لتمكين القطاع الخاص.

«البترول» تنفي تأجيل زيادة إنتاج الغاز من حقل ظهر.. وتؤكد: الحفر يبدأ في يناير الجاري

نفت وزارة البترول ما نشرته بعض وسائل الإعلام عن تأجيل شركة «إيني» الإيطالية الإنتاج لكميات جديدة من الغاز من حقل ظهر حتى مايو 2025، بدلاً من شهر يناير، بسبب عدم استقرار الطقس في البحر خلال فصل الشتاء.

وأعربت الوزارة عن استيائها الشديد من نشر وتداول الأخبار المغلوطة، دون السعي للحصول على المعلومات الصحيحة من مصادرها الأصيلة، سواء عن طريق المتحدث الرسمي لوزارة البترول والثروة المعدنية المصرية أو شركة إيني المشغلة لحقل ظهر.

وأكدت تواصل العمل مع شركة إيني دون أي تأخير للجدول الزمني المعد مسبقًا، إذ استعدت سفينة الحفر للوصول إلى مصر لبدء أعمال الحفر في شهر يناير الجاري باستخدام التقنيات الحديثة، بهدف زيادة الإنتاج والعودة إلى مخططات الإنتاج المعتمدة.

أكبر مشروع للطاقة النظيفة بالشرق الأوسط في السويس بقدرة 1.1 جيجاوات باستثمارات 1.2 مليار دولار

حققت «أكوا باور»، أكبر شركة خاصة لتحلية المياه في العالم، والرائدة في مجال تحوّل الطاقة، والأولى في مجال الهيدروجين الأخضر؛ بالتعاون مع شريكتها منصة «حسن علام للطاقة بي في»، التابعة لشركة حسن علام للمرافق؛ الإغلاق المالي لمشروع رياح السويس للطاقة بقدرة 1.1 جيجاواط في مصر، وهو أكبر مزرعة لطاقة الرياح متعاقد عليها في الشرق الأوسط. وسيضطلع المشروع بدور حاسم في دعم الحكومة المصرية لتحقيق هدفها المتمثل في زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج توليد الكهرباء ليصل إلى 42% بحلول عام 2040.

ويقع مشروع رياح السويس للطاقة في منطقة خليج السويس وجبل الزيت، وتبلغ قيمته الاستثمارية 1.2 مليار دولار أمريكي، وقد استأثرت «أكوا باور» على حصة 70% منه، بينما تمتلك «حسن علام للطاقة بي في» حصة 30% المتبقية.

وسيساهم المشروع في الحد من انبعاث 1.1 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً، كما سيتم تنفيذه على مرحلتين بقدرة إنتاجية تبلغ 550 ميجاواط لكل مرحلة، وباستخدام 138 توربيناً إجمالاً؛ وكل توربين بارتفاع يقارب 210 أمتار وقدرة إنتاجية تصل إلى حوالي 8 ميجاواط. ومن المتوقع أن يصل المشروع إلى التشغيل التجاري الكامل بحلول الربع الثاني من عام 2027.

295.5 مليار جنيه قيمة مخصصات «حياة كريمة» حتى نهاية نوفمبر 2024

أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي وبنهاية نوفمبر 2024 تم تخصيص 295.5 مليار جنيه، لتنفيذ مشروعات المرحلة الأولى بنسبة 84.4%، فضلًا عن وصول عدد المشروعات المنتهية إلى 16812 مشروع، مع الانتهاء من تطوير 100 قرية بتكلفة كلية بلغت 21 مليار جنيه بإجمالي مستفيدين يبلغ 1.2 مليون مواطن، مما ساهم في تحسن مؤشر «معدل إتاحة الخدمات الأساسية» بحوالي 69 نقطة مئوية.

وتتضمن المرحلة الأولى من المبادرة استثمارات بقيمة 350 مليار جنيه، وتستهدف 20 محافظة و52 مركزًا و332 من الوحدات المحلية، بالإضافة إلى 1477 قرية ويستفيد منها نحو 18 مليون مواطن.

إقليميًا

السعودية توافق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات مع مصر

وافق مجلس الشورى السعودي على مشروع اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة مع مصر، والتي تم توقيعها في 15 أكتوبر 2024 أثناء زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى القاهرة. تهدف الاتفاقية لتعزيز التعاون الاقتصادي وضمان حماية الاستثمارات بين البلدين. يأتي ذلك ضمن إطار أوسع لتعميق العلاقات السعودية-المصرية، حيث نتج عن التعاون بين القطاع الخاص في البلدين اتفاقيات استثمارية بقيمة 15 مليار دولار.

لندن تتطلع لشراكات مع السعودية في قطاع التكنولوجيا المالية

أكد عمدة الحي المالي للندن، ألاستير كينج، أن السعودية تملك فرصًا واعدة في قطاع التكنولوجيا المالية، مشيرًا إلى اهتمام المملكة المتحدة بعقد شراكات في هذا المجال وغيره من القطاعات، مثل الخدمات المهنية والقانونية والصناعات البحرية. كما أعرب عن أمله في تسريع إبرام اتفاقية التجارة الحرة بين دول الخليج والمملكة المتحدة لما لها من تأثير إيجابي كبير على الاستثمار والتبادل التجاري بين الجانبين.

السعودية تقدم دعمًا اقتصاديًا جديدًا بقيمة 500 مليون دولار لليمن

أعلنت السعودية تقديم دعم مالي جديد لليمن بقيمة نصف مليار دولار، يشمل وديعة بقيمة 300 مليون دولار في البنك المركزي اليمني لتحسين الوضع الاقتصادي، و200 مليون دولار لدعم عجز الموازنة. يهدف هذا الدعم إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، تطوير المؤسسات الحكومية، تمكين القطاع الخاص، وخلق فرص عمل لتحقيق تنمية مستدامة. كما سيسهم في دفع رواتب الموظفين ووقف تدهور العملة. يأتي هذا الدعم ضمن سلسلة مساعدات سعودية سابقة تضمنت مشاريع تنموية ومبادرات لتشغيل محطات الكهرباء وتحفيز النمو الاقتصادي في اليمن الذي لا يزال يعاني من تداعيات حرب مستمرة منذ عقد.

السعودية ترفع أسعار الوقود: تأثيرات محلية وعالمية

قررت السعودية رفع أسعار الوقود بنسبة تصل إلى 44% ضمن جهودها لتحقيق أهداف «رؤية 2030» وتنويع اقتصادها بعيدًا عن النفط. تهدف الخطوة إلى تحسين كفاءة الطاقة، جذب الاستثمارات في الطاقة المتجددة، وتقليل الاستهلاك المحلي المدعوم سابقًا بأسعار منخفضة.

على المستوى المحلي، ستزيد التكاليف المعيشية وأسعار السلع والخدمات، ما يمثل تحديًا للحكومة في تحقيق التوازن بين الإصلاحات الاقتصادية وتوقعات المواطنين، رغم برامج الدعم مثل «حساب المواطن».

عالميًا، قد يؤدي القرار إلى تسريع التحول في مجال الطاقة النظيفة عبر خفض تكلفة التقنيات الخضراء، مع تأثير على أسواق الطاقة من خلال توازنات الإنتاج والاستهلاك، مما يعكس التحول التدريجي لأكبر مصدري النفط نحو مستقبل ما بعد الكربون.

المصانع السعودية تواجه زيادة أسعار الوقود بالتوجه للطاقة المتجددة وتحسين الكفاءة

رفعت «أرامكو السعودية» سعر وقود الديزل إلى 1.66 ريال للتر، ما أثر على تكاليف التشغيل في المصانع السعودية بزيادات وصلت إلى 10%. تسعى الشركات إلى تخفيف هذا الأثر عبر تحسين كفاءة استهلاك الطاقة، وتبني تقنيات الطاقة المتجددة، واستغلال الطاقة الحرارية المفقودة.

شركات مثل «نادك» و«أسمنت نجران» تعمل على خطط مستدامة تشمل تعزيز الكفاءة واستكشاف بدائل الطاقة، بينما تشارك مصانع أخرى في برامج حكومية لدعم تنافسية القطاع الصناعي ومواجهة تحديات ارتفاع تكاليف الوقود، ضمن جهود تحقيق أهداف «رؤية 2030».

الميزان التجاري السعودي ينمو 30% في أكتوبر 2024 مدفوعًا بالصادرات البترولية وغير البترولية

حقق الميزان التجاري السعودي فائضًا بقيمة 20.77 مليار ريال في أكتوبر 2024، بزيادة شهرية قدرها 30%. وبلغت قيمة التجارة الدولية 164.79 مليار ريال، حيث سجلت الصادرات السلعية 92.782 مليار ريال، منها 67.399 مليار ريال للصادرات البترولية التي شكلت 72.6% من الإجمالي، بينما بلغت الصادرات غير البترولية الوطنية 19.413 مليار ريال.

ساهم تنامي العلاقات التجارية مع آسيا والصين تحديدًا في هذا النمو، حيث استحوذت الأسواق الآسيوية على 52.2% من إجمالي الصادرات، مع تصدُّر الصين بنسبة 16.1%. يعكس هذا الأداء نجاح المملكة في تعزيز صادراتها وتنويع مصادر دخلها ضمن أهداف رؤية 2030.

عطلة الأسواق العالمية وزخم الأسهم السعودية: توقعات الهدوء مع بداية 2025

من المتوقع أن تشهد سوق الأسهم السعودية هدوءًا نسبيًا في أولى جلسات عام 2025 بسبب عطلة رأس السنة في الأسواق العالمية. وعلى الرغم من ارتفاع مؤشر «تاسي» إلى 12036 نقطة، وهو أعلى مستوى له منذ عقدين، إلا أن عمليات جني الأرباح قد تحد من الزخم، خاصة بعد مكاسب بلغت نحو 200 نقطة في الجلسات الأخيرة من العام الماضي.

فيما يخص القطاعات، قد يشهد سهم «أرامكو» زخمًا بعد رفع أسعار الديزل محليًا بنسبة 44%، كما قد تستفيد شركات البتروكيماويات والبنوك مثل «الراجحي» و**«الأهلي السعودي»** من الإيجابية في الأسواق، في ظل توقعات بنمو اقتصادي قوي في المملكة لعام 2025 مدعومًا بمشروعات رؤية 2030.

نمو مساهمة الصناعة في اقتصاد الإمارات بنسبة 57% في 2024

شهد قطاع الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في الإمارات نموًا استثنائيًا خلال السنوات الأربع الماضية، بفضل الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة «مشروع 300 مليار». وفقًا لوزير الصناعة، الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في

الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 210 مليارات درهم في 2024، بزيادة 57% مقارنة بعام 2020، كما سجلت الصادرات الصناعية نموًا بنسبة 63% لتصل إلى 190 مليار درهم.

تمثل مبادرة «اصنع في الإمارات» ركيزة أساسية لجذب الاستثمارات وتعزيز الإنتاج المحلي، حيث طرحت النسخ السابقة من المنتدى منتجات للتصنيع المحلي بقيمة 143 مليار درهم. كما حققت مبادرات مثل «برنامج المحتوى الوطني» أثرًا كبيرًا في إعادة تدوير الإنفاق داخل الاقتصاد الوطني وخلق 19 ألف وظيفة للإماراتيين في القطاع الخاص.

يتصدر القطاع الصناعي الإماراتي المنطقة في التنافسية الصناعية، مع تقديم حوافز مثل حلول تمويلية تجاوزت 19 مليار درهم، وطرح 28 ألف مواصفة قياسية لتحسين تنافسية المنتجات الوطنية عالميًا.

توقعات نمو الاقتصاد الإماراتي بنسبة 4% في 2024

يتوقع مصرف الإمارات المركزي نمو الاقتصاد الإماراتي بنسبة 4% في عام 2024، متفوقًا على دول الخليج الأخرى، مع تزايد مساهمة القطاع غير النفطي الذي يمثل 75% من إجمالي الناتج المحلي. ويعزز هذا النمو القطاعات مثل النقل، تجارة الجملة والتجزئة، التصنيع، والبناء. من جهة أخرى، يُتوقع أن ينمو الاقتصاد غير النفطي بنسبة 5.2% حسب تقديرات المصرف المركزي.

أما في القطاع النفطي، فقد انخفض الإنتاج إلى 2.9 مليون برميل يوميًا في 2024 بسبب التزام الإمارات بتخفيضات أوبك، إلا أن زيادة إنتاج الغاز وصادراته بنسبة 11% تعوض ذلك التراجع. في المقابل، تراجعت معدلات التضخم إلى 2.2%، ويتوقع أن تستمر في الانخفاض خلال 2024.

ومن جهة أخرى، يقدر صندوق النقد الدولي أن الدين الحكومي سيبلغ 31.4% من الناتج المحلي في 2024، مع استقرار الإيرادات الحكومية 28.3% من الناتج المحلي.

الإمارات تواصل تعزيز شراكاتها الاقتصادية العالمية في 2025

أعلن الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية الإماراتي، عن خطة توسيع شبكة اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة لدولة الإمارات في عام 2025، بهدف تعزيز مكانتها كمركز دولي للأعمال والاستثمار. تهدف هذه الاتفاقيات إلى تعزيز التجارة الحرة والتوسع في التبادل التجاري للسلع والخدمات مع مزيد من الدول حول العالم.

من خلال توقيع 24 اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة منذ عام 2021، استفادت الإمارات من نمو التجارة الخارجية غير النفطية، لا سيما في التكنولوجيا المتقدمة، الطاقة النظيفة، الخدمات اللوجستية، والصناعات الخضراء. ويُتوقع أن يعزز البرنامج فرص التجارة الدولية، مع زيادة صادرات السلع الإماراتية إلى 800 مليار درهم بحلول 2031، في إطار رؤية «نحن الإمارات 2031».

كما حققت التجارة الخارجية للإمارات رقمًا قياسيًا في النصف الأول من 2024، حيث تجاوزت قيمتها 1.395 تريليون درهم، ما يعكس نجاح استراتيجية الشراكات العالمية في تسريع النمو الاقتصادي.

اقتصاد الإمارات يشهد أسرع نمو بين الأسواق الناشئة في 2025

يتوقع أن يسجل الاقتصاد الإماراتي في عام 2025 نمواً يتراوح بين 4.1% و6.1%، ليكون الأسرع بين اقتصادات الأسواق الناشئة. يعكس هذا التوقع استمرار نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي، مع تحسن ملحوظ في القطاعات غير النفطية مثل السياحة، والتكنولوجيا، والطاقة المتجددة. بالإضافة إلى ذلك، تشير التوقعات إلى تعافي كبير في قطاع النفط وزيادة الطلب المحلي، مما يعزز من مكانة الإمارات كمركز عالمي للاستثمار والابتكار.

دول الخليج تبدأ تطبيق ضريبة الشركات متعددة الجنسيات

بدأت الإمارات، الكويت، قطر، والبحرين تطبيق ضريبة بمعدل 15% على أرباح الشركات متعددة الجنسيات التي تتجاوز إيراداتها العالمية 750 مليون يورو، وذلك اعتبارًا من 1 يناير 2025. تهدف هذه الخطوة لضمان العدالة الضريبية بين الشركات المحلية والعالمية، وتتوافق مع متطلبات الركيزة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). كما تشكل هذه الإجراءات جزءًا من التحول في دول الخليج من ملاذات ضريبية إلى بيئات ضريبية منخفضة تدعم التنويع الاقتصادي بعيدًا عن الاعتماد على النفط.

دوليا

الأداء الاقتصادي العالمي في 2024: نظرة على أكبر الاقتصادات

مع اقتراب عام 2024 من نهايته، أظهرت أكبر الاقتصادات العالمية أداءً متنوعًا. فقد أظهرت الهند مرونة كبيرة، مع نمو قوي رغم التحديات مثل التضخم والاضطرابات العالمية، مما يضعها على المسار لتصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2030. أما الولايات المتحدة، فبالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة والتضخم، حافظت على نمو مستقر بفضل الإنفاق القوي للأسر. من ناحية أخرى، شهدت ألمانيا والمملكة المتحدة نموًا بطيئًا، حيث توقعت صندوق النقد الدولي تحسنًا طفيفًا لهما في 2025. في الوقت نفسه، لا يزال اقتصاد الصين يشكل نقطة محورية، على الرغم من التحديات العديدة التي يواجهها.

استعدادًا لعام 2025: المخاطر والشكوك تهدد الاقتصاد العالمي

مع بداية عام 2025، يواجه الاقتصاد العالمي مجموعة جديدة من التحديات بعد تجاوز تداعيات جائحة كوفيد-19. ففي 2024، نجحت البنوك المركزية في خفض أسعار الفائدة بعد معركتها ضد التضخم دون التسبب في ركود اقتصادي عالمي، مما أدى إلى تسجيل أسواق الأسهم مستويات قياسية في الولايات المتحدة وأوروبا.

لكن رغم ذلك، واجه الناخبون في العديد من البلدان مثل الهند وجنوب أفريقيا وأوروبا والولايات المتحدة واقعًا اقتصاديًا صعبًا نتيجة للأزمة المستمرة في تكاليف المعيشة المرتفعة.

وفي 2025، قد تزداد التحديات، مع احتمالات لزيادة التضخم نتيجة لفرض رسوم جمركية أمريكية جديدة قد تؤدي إلى حرب تجارية أو تباطؤ اقتصادي عالمي. كما تتصاعد القضايا المتعلقة بالنزاعات في أوكرانيا والشرق الأوسط، مع تزايد المخاوف من الأضرار الاقتصادية الناتجة عن تغير المناخ.

الاقتصادات الغنية بحاجة إلى إيجاد حلول لتفادي تراجع القوة الشرائية للمواطنين وتراجع مستويات المعيشة، بينما تواجه الدول الفقيرة أسوأ حالاتها الاقتصادية منذ عقدين.

التحديات الاقتصادية العالمية في 2025: ترامب، التضخم، والركود التضخمي

في عام 2025، يُتوقع أن تهيمن الحروب التجارية تحت قيادة ترامب على الاقتصاد العالمي، مع تهديدات بفرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات، ما قد يؤدي إلى تضخم عالمي وتباطؤ اقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، تواجه العديد من الاقتصادات الكبرى، مثل بريطانيا، ركودًا تضخميًا نتيجة ارتفاع التضخم وتراجع الثقة الاقتصادية.

في الوقت نفسه، تواصل الحكومات العالمية مواجهة ضغوطًا متزايدة من ارتفاع تكاليف الاقتراض والعجز المالي. مع رفع البنوك المركزية أسعار الفائدة لمكافحة التضخم، قد يصبح من الصعب تقليص الفائدة أكثر في 2025، مما يهدد بزيادة عبء الديون السيادية وزيادة تكاليف الاقتراض على الدول.

بريكس: التوسع في النفوذ والوزن الاقتصادي في 2025

تمثل مجموعة بريكس، التي تضم الآن البرازيل والصين والهند وروسيا وجنوب أفريقيا وإيران ومصر والإمارات وإثيوبيا والسعودية، 37% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وأكثر من 40% من سكان العالم. ومع تأثيرها الاقتصادي المتزايد، توسع هذه الدول بصمتها العالمية، حيث تمثل 26% من التجارة العالمية، وتمتلك احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي والفحم والمعادن النادرة.

تهدف بريكس إلى تحدي القيادة الغربية في الحكم العالمي، حيث تدفع من أجل الإصلاحات في مؤسسات مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كما أسست بنك التنمية الجديد لتمويل مشاريع التنمية المستدامة في الجنوب العالمي، مما يعزز دورها كلاعب رئيسي في إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية والسياسية الدولية.

هيمنة الدولار: العامل الرئيسي في تمويل ديون أمريكا وعجز الموازنة

على الرغم من التوقعات المستمرة بأن هيمنة الدولار الأميركي قد تنتهي في أي لحظة، إلا أن العملة الخضراء تواصل الحفاظ على مكانتها كأداة أساسية في الاقتصاد العالمي. يتمثل السبب الرئيسي في استمرار هيمنتها في عدم وجود بدائل موثوقة، حيث تشكل الدولار غالبية الاحتياطيات النقدية العالمية وتُستخدم في 90% من عمليات تداول العملات الأجنبية. هذا الدور المحوري يسهم في قدرة الولايات المتحدة على تمويل عجز الموازنة، من خلال سندات الخزانة الأميركية التي تبقى الأكثر جاذبية للمستثمرين.

حتى مع صعود اقتصادات كبيرة مثل الصين والهند، لا يزال الدولار متفوقًا، حيث تفتقر الأسواق الأخرى إلى الأصول الآمنة والسائلة التي توفرها الولايات المتحدة. وفي حين أن هناك من يناقش ضرورة البحث عن بدائل، تظل هيمنة الدولار مستمرة، خاصة في ظل عدم وجود عملة أخرى توازيه في الاستقرار والقبول العالمي.

توقعات متشائمة للاقتصاد الأوروبي في 2025: التحديات الاقتصادية والسياسية تتفاقم

في عام 2025، يواجه الاقتصاد الأوروبي مجموعة من التحديات التي قد تبقي النمو ضعيفًا، مع توقعات بأن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.1% وفقًا للبنك المركزي الأوروبي. التضخم يظل تحت المراقبة، بينما تُعزى الأزمة الاقتصادية إلى تحول من صدمات العرض إلى مشاكل في الطلب. يُتوقع أن يتجه البنك المركزي الأوروبي إلى خفض أسعار الفائدة لمواجهة هذه الظروف الاقتصادية الصعبة.

بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية، تواجه أوروبا أيضًا عدم استقرار سياسي في بعض من أكبر اقتصاداتها مثل فرنسا وألمانيا، مما يزيد من حالة عدم اليقين في الأسواق. في الوقت نفسه، قد تؤدي تهديدات ترامب بفرض تعريفات جمركية إلى مزيد من الضغوط على اقتصاد المنطقة، مما يهدد بتفاقم الأزمات التجارية والمالية في المستقبل القريب.

إنتاج النفط الأمريكي يسجل أكبر انخفاض شهري في 2024 بسبب العواصف والأعاصير

في سبتمبر 2024، سجل إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة أكبر انخفاض شهري له منذ بداية العام، حيث تراجع بنحو 157 ألف برميل يوميًا ليصل إلى 13.2 مليون برميل يوميًا، وفقًا لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. يعود هذا التراجع إلى إغلاق مرافق إنتاج النفط والغاز في خليج المكسيك بسبب إعصارين ضربا المنطقة، مما أدى إلى انخفاض كبير في الإنتاج البحري.

على الرغم من هذا الانخفاض، شهدت ولاية تكساس، أكبر منتج للنفط في الولايات المتحدة، زيادة طفيفة في الإنتاج ليصل إلى 5.81 مليون برميل يوميًا، بينما تراجع الإنتاج في ولاية نيو مكسيكو بنسبة 0.2%. كما تراجع إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة لثاني شهر على التوالي، حيث هبط إلى 114.9 مليار قدم مكعبة يوميًا.

أمريكا وأوروبا تعيدان النظر في دعم أوكرانيا وسط ضغوط لبدء المفاوضات مع روسيا

تواجه أوكرانيا ضغوطًا متزايدة من الولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا للبدء في التفاوض مع روسيا، مع تزايد الإرهاق من الحرب وتباطؤ الدعم العسكري. وفقًا لمقال نشرته مجلة «نيوزويك»، أوضح الخبراء أن أوكرانيا تواجه صعوبة في حشد قوات جديدة بعد الخسائر الكبيرة، مما يجعل المفاوضات أمرًا ضروريًا لتجنب خسارة المزيد من الأراضي. في المقابل، بدأ الغرب، بعد نفاد الأسلحة وتزايد التكاليف المالية، في إعادة تقييم دعم كييف.

وأشار البعض إلى أن استمرار الدعم الغربي أصبح غير مريح في ظل الانتصارات المستمرة لروسيا على الأرض، ما قد يؤدي إلى كارثة في حال توقف المساعدة العسكرية. من جانبه، أكد منسق البيت الأبيض جون كيربي أن إدارة بايدن تواصل دعم أوكرانيا ولكن مع ضرورة التنسيق مع كييف بشأن أي مسار للسلام، بينما تلوح في الأفق فكرة فرض اتفاق سلام تحت إدارة ترامب بدون ضمانات أمنية.

.. معلومة مصورة

تعد العلاقات التجارية بين مصر والاتحاد الأوروبي من أبرز الشراكات الاقتصادية في المنطقة، حيث يسهم التعاون الثنائي في تعزيز التبادل التجاري والاستثمارات. الاتحاد الأوروبي يعد من أبرز شركاء مصر التجاريين، ويستحوذ على نسبة كبيرة من صادرات مصر إلى العالم، تشهد الصادرات المصرية إلى أوروبا تنوعًا ملحوظًا، حيث تشمل المنتجات الزراعية مثل الفاكهة والخضروات، بالإضافة إلى المنتجات الصناعية مثل المواد الكيميائية والملابس الجاهزة. كما تتميز صادرات مصر إلى الاتحاد الأوروبي بجودتها العالية التي تلبي المعايير الأوروبية، مما يساهم في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق الأوروبية. في المقابل، يعد الاتحاد الأوروبي أيضًا من أهم مصادر الاستثمارات والتكنولوجيا لمصر، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

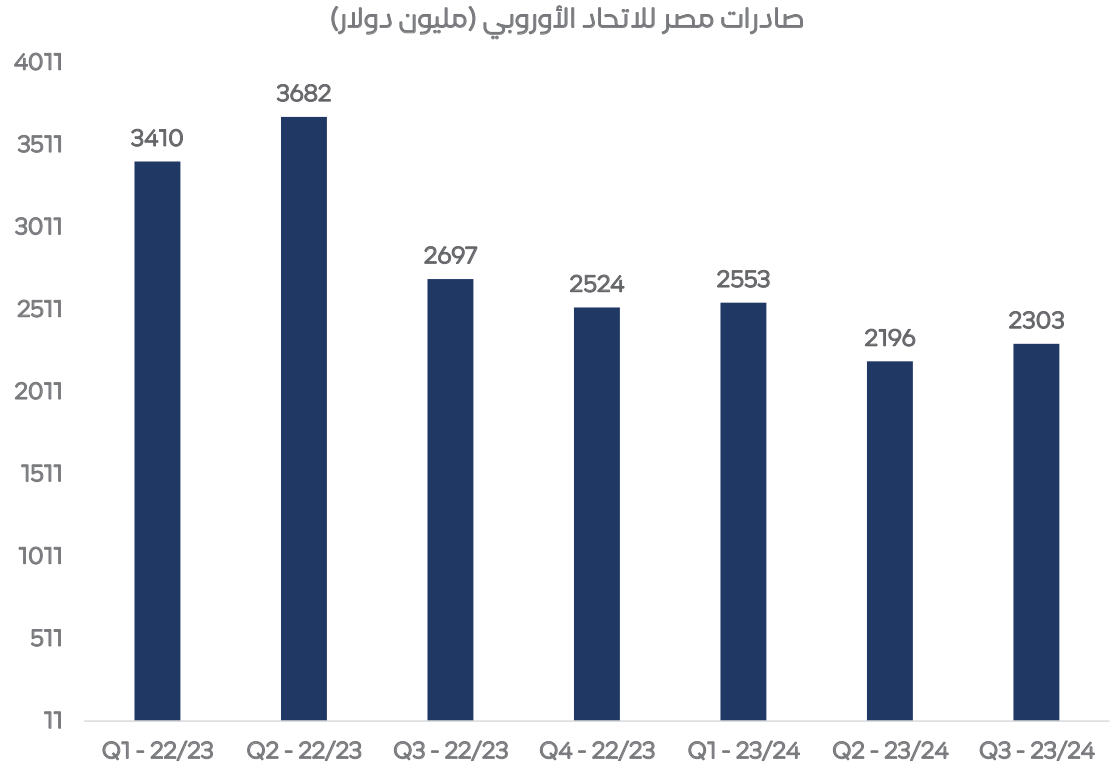

.. مقالات تحليلية

التضخم الأخضر وسلاسل إمداد الطاقة النظيفة: تحديات التحول نحو الطاقة المستدامة

د. أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

تواجه سلاسل إمداد الطاقة النظيفة توترات متزايدة بسبب التوترات الجيوسياسية وهيمنة بعض الدول على مصادر الإنتاج، هذه التحديات قد تعرقل تحقيق الأهداف المناخية العالمية. ومع ذلك، فإن المنافسة الجيوسياسية المتزايدة تدفع العديد من الدول، مثل الولايات المتحدة والصين وأوروبا، إلى تسريع التحول نحو الطاقة النظيفة وتعزيز التصنيع المحلي. على سبيل المثال، استثمرت الولايات المتحدة مبلغًا ضخمًا في قانون خفض التضخم لدعم سلاسل الإمداد المحلية للطاقة النظيفة. ورغم ذلك، فإن الاضطرابات الجيوسياسية قد تؤدي إلى نقص في المعادن النادرة الأساسية للطاقة المتجددة والنظيفة، مما يعيق تقدم هذه الصناعات الاستراتيجية.

تحديات سلاسل إمداد الطاقة النظيفة

تتركز صناعة التقنيات والمعادن الحيوية لتحول الطاقة بشكل كبير في بعض الدول، لا سيما الصين التي تسيطر على حصة الأسد من إنتاج الألواح الشمسية وبطاريات السيارات الكهربائية. هذا التركيز الجغرافي يجعل سلاسل إمداد الطاقة النظيفة العالمية معرضة للخطر، إذ إن أي اضطرابات جيوسياسية في مناطق مثل مضيق تايوان، حيث تتركز الكثير من عمليات الإنتاج، قد تؤدي إلى شلل في هذه السلاسل، وتعرقل جهود التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة.

تُمثل الهيمنة الصينية على سلاسل إمدادات الطاقة النظيفة قلقًا بالغًا في الغرب، خاصةً في الولايات المتحدة وأوروبا. فالتحكم الصيني في المراحل المختلفة من إنتاج الطاقة المتجددة، بدءًا

من استخراج المعادن ووصولاً إلى تصنيع الألواح الشمسية وبطاريات الليثيوم، يثير مخاوف من تبعية اقتصادية طويلة الأمد. تسعى الدول الغربية جاهدة لكسر هذه الهيمنة من خلال حزم تحفيزية ضخمة تهدف إلى توطين الصناعات المتعلقة بالطاقة المتجددة، وتحويل السباق نحو الطاقة النظيفة إلى ساحة تنافس جيوسياسي حاد.

كما تُشكل روسيا نموذجًا واضحًا لتأثير الصراعات الجيوسياسية والحروب في ملف الطاقة المتجددة والخضراء، إذ تسببت العقوبات الأوروبية على موسكو جراء حرب أوكرانيا في صعوبات متعددة للعديد من السلع الهامة التي تصدرها، ومن بينها معادن مثل الألومنيوم والكوبالت والنحاس، والتي تُعد مواد وعناصر استراتيجية لعملية تحول الطاقة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن موسكو تستحوذ على حوالي 5% من الإمدادات العالمية للكوبالت، في حين يُشكل الألومنيوم الروسي حوالي 6% من إجمالي المعروض العالمي للمعدن.

إجمالًا لما سبق، بلغ إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة في عام 2023 حوالي 30% وذلك لأول مرة وتُعد تلك النسبة الأكبر في صناعة الطاقة النظيفة، كما هو موضح في الشكل التالي.

في هذا السياق، تمتلك أستراليا احتياطيات ضخمة من الليثيوم، بالإضافة إلى إنتاجية عالية من المعدن والتي تُقدر بحوالي أكثر من نصف إنتاجه عالميًا، والذي يستخدم في صناعة البطاريات الكهربائية، علاوة على ذلك، تمتلك كندا احتياطيات كبيرة من المعادن المهمة للطاقة المتجددة والخضراء. ورغم المكاسب الضخمة التي تحققها تلك الدول جراء مبيعات المواد الخام الحيوية، فإن عرقلة نقلها بسبب أي تهديدات جيوسياسية ستؤدي إلى ارتفاع أسعارها بشكل كبير، فيما يُعرَف بالتضخم الأخضر.

التضخم الأخضر وسلاسل إمداد الطاقة النظيفة

ما هو التضخم الأخضر؟

التضخم الأخضر يمكن فهمه على أنه ارتفاع أسعار المكونات أو المواد والطاقة بسبب الجهود المبذولة للانتقال إلى الطاقة الخضراء/المتجددة (خفض الكربون). يمكن أن يحدث هذا الارتفاع بسبب زيادة الطلب على هذه الموارد، خاصة خلال فترة الانتقال. على سبيل المثال: يتطلب إنتاج بطاريات السيارات الكهربائية كمية كبيرة من المعادن مثل الليثيوم والكوبالت والنيكل. ومع ذلك، قد تستغرق فتح مناجم جديدة لهذه المعادن من 5 إلى 10 سنوات أخرى. من المهم ملاحظة أن عوامل أخرى يمكن أن تساهم في هذا التضخم أيضًا، مثل آثار تغير المناخ (التضخم المناخي) وزيادة أسعار الوقود الأحفوري (التضخم الأحفوري). وفقًا لإيزابيل شنابل، عضو مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي، فإن كلا هذين العاملين لهما تأثير أكبر وأقل دقة على التضخم من التضخم الأخضر نفسه.

على الرغم من ارتفاع أسعار بعض المعادن المستخدمة في الطاقة النظيفة، فإن التقدم التكنولوجي المستمر والابتكارات المستمرة في مجال الطاقة المتجددة تساهم في خفض التكاليف الإجمالية للانتقال إلى الطاقة النظيفة. فالتحسينات في كفاءة التصنيع وظهور تقنيات جديدة مثل احتجاز الكربون وتخزينه، تخفف الضغط على سلاسل التوريد وتساهم في تحقيق أهداف التحول نحو الطاقة النظيفة.

يواجه مطورو الطاقة المتجددة ثلاث تحديات أساسية في سلاسل الإمداد:

- **تأمين الوصول إلى المواد الخام والمعادن النادرة بأسعار مستقرة**

ستزداد ضغوط المواد الخام التي تواجه صناعات الرياح والطاقة الشمسية مع زيادة الطلب نتيجة لجهود إزالة الكربون العالمية. على سبيل المثال، المعادن النادرة مثل النوديوم والبراسيوديوم، والتي تستخدم كالمغناطيسات عالية القوة في مولدات توربينات الرياح والمركبات الكهربائية. ومع ذلك، تقدر شركة مكينزي أن هذه المواد ستواجه نقصًا بنسبة 50-60 % بحلول عام 2030. سيلعب إعادة التدوير دورًا متزايد الأهمية، ولكن من المتوقع أن يلبي فقط 10% من إجمالي الطلب.

الصلب الأخضر يقدم مثالاً آخر، المتطلبات البيئية والاجتماعية والحكومية تدفع الصناعات المعنية بالطاقة الريحية والشمسية إلى الاهتمام بالصلب المنتج بأدنى حد أو بدون انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. لكن زيادة إنتاج الصلب باستخدام الهيدروجين

بـدلاً مـن الوقـود الأحفـوري تواجـه العديـد مـن العقبـات. يتطلـب بناء منشآت جديـدة علـى نطـاق واسـع غالبًا جهـودًا طويلـة للحصول علـى الدعـم المالـي وتطويـر وتصميـم معـدات فريـدة. فـي الوقـت نفسـه، يجـب علـى منتجـي الصلـب تركيـب محـولات كهربائيـة كثيفـة رأس المـال أو تأميـن إمـدادات الهيدروجيـن مـن خلال عقـود (طويلـة الأجـل). علاوة علـى ذلـك، هنـاك حاجـة لتطويـر بنيـة تحتيـة كبيـرة، مثـل بنـاء شـبكة مـن الأنابيـب لنقـل كميـات كبيـرة مـن الهيدروجيـن.

- **زيادة القدرة التصنيعية لتلبية الطلب الإقليمي**

لقـد دفـع الطلـب المتزايـد علـى الطاقـة المتجـددة إلـى رفـع معدلات اسـتخدام المصانـع فـي الصناعـة. مـا لـم يتـم إضافـة طاقـة إنتاجيـة إضافيـة، فـإن ذلـك قـد يجعـل سلاسـل الإمـداد أكثـر عرضـة للأحـداث غيـر المخطـط لهـا. علـى سـبيل المثـال، سـاعدت إغلاقـات COVID-19 وحـوادث المصانـع، والفيضانـات التـي أثـرت علـى تصنيـع السـيليكون متعـدد البلـورات فـي زيـادة معـدلات اسـتخدام القـدرة التصنيعيـة إلـى 100-110% منـذ عـام 2020، ممـا أدى إلـى نقـص فـي الإمـدادات وارتفـاع الأسـعار، عبـر سلاسـل إمـداد الطاقـة المتجـددة، هنـاك حاجـة إلـى اسـتثمارات ضخمـة لزيـادة القـدرات بمـا يتماشـى مـع الطلـب وتجنـب الاخـتلالات الكبيـرة بيـن العـرض والطلـب.

- **بناء قدرات اللوجستيات والتركيب**

سـيحتاج تركيـب الطاقـة الجديـدة من الريـاح والطاقة الشمسـية إلى الكثيـر مـن المهـارات والآلات. ومـع ذلـك، غالبـاً مـا يواجـه المطـورون نقصـاً فـي كلاهمـا. علـى سـبيل المثـال، خلال العامـيـن الماضييـن

في الولايات المتحدة، كان هناك نقص في القدرة المؤهلة في الهندسة والمشتريات والبناء لمحطات الطاقة الشمسية الكبيرة التي تزيد سعتها عن واحد جيجاوات بمقدار يتراوح بين واحد إلى اثنين جيجاوات سنويًا.

خلاصة القول،

يتبين أن التضخم الأخضر وسلاسل إمداد الطاقة النظيفة يمثلان تحديات كبيرة ومعقدة في مسار التحول نحو الطاقة المستدامة. ففي الوقت الذي تزداد فيه الضغوط لتقليل الانبعاثات الكربونية والتحول إلى مصادر طاقة نظيفة، تواجه الصناعات المعنية العديد من الصعوبات التي تعيق تحقيق هذا التحول بالطريقة المثلى.

من بين أبرز هذه التحديات، نجد نقص المواد الخام والفلزات النادرة مثل النيوديميوم والبراديوديوم، التي تعتبر أساسية في صناعة التوربينات الهوائية والمركبات الكهربائية. مع تزايد الطلب العالمي على هذه المواد نتيجة المبادرات البيئية، يتوقع أن تكون هناك فجوات كبيرة في العرض بحلول عام 2030، مما يضغط على الأسعار ويهدد استقرار سلاسل الإمداد. كما أن عمليات إعادة التدوير، رغم أهميتها، لن تكون كافية لسد هذا النقص، مما يتطلب حلولاً مبتكرة لمواجهة هذا التحدي.

أما في مجال الصلب الأخضر، وهو أحد العناصر الأساسية في صناعة توربينات الرياح والطاقة الشمسية، فإن التحول إلى إنتاج الصلب باستخدام الهيدروجين بدلاً من الوقود الأحفوري يواجه

عوائـق متعـددة، مـن أبرزهـا الحاجـة إلـى بنـاء منشـآت جديـدة وتطوير معـدات فريـدة مـن نوعهـا. يتطلـب هـذا اسـتثمارات ضخمـة فـي البنيـة التحتيـة، إضافـة إلـى تسـهيل الحصـول علـى الدعـم الحكومـي، خاصـة فـي ظـل ارتفـاع تكاليـف الإنتـاج. إن معالجـة هـذه التحديـات يتطلـب تعاونًـا عالميًـا وتنظيمًـا محكمًـا بيـن الحكومـات والشـركات والمجتمـع المدنـي، لضمـان انتقـال عـادل ومسـتدام نحـو الطاقـة النظيفـة. ومـع اسـتمرار الأبحـاث والتطـورات التكنولوجيـة، يبقـى الأمـل فـي تقليـص هـذه الفجـوات وتحقيـق هـدف الحيـاد الكربونـي فـي المسـتقبل المنظـور.

الاقتصاد المصري على مفترق طرق: تحديات في 2025

شادي هلال

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يشهد سوق المال المصري تحولات عميقة في ظل التطورات الاقتصادية والسياسية العالمية والإقليمية في عام 2025 الذي يعد عام القرارات الحاسمة لتحديد مسار القطاعات الاقتصادية المصرية بصفة عامة وأسواق المال بصفة خاصة، حيث تتقاطع فيه مجموعة من العوامل المؤثرة التي تشكل مزيجا من الفرص والتحديات.

فوفقا لما جاء بتقرير نشرة معهد التمويل الدولي IIF في ديسمبر 2024 الذي أشار إلى أنه من المتوقع أن يشهد النمو العالمي تباطؤا في ظل التغيرات السياسية بالعالم في بداية عام 2025، مما يؤدي الى اتجاه المستثمرون الأجانب إلى تقليص حجم الأموال التي يوجهونها إلى الأسواق الناشئة والتي من بينها الاقتصاد المصري. تزامناً مع مواجهة الاقتصاد المصري محلياً لبعض التحديات والضغوط التي منها إشكالية التدفقات النقدية للعملات الاجنبية وكذا تراجع حركة النقل في قناة السويس تأثرا بالأحداث الجيوسياسية في المنطقة وما لها من تأثير على عائدات الدولة هذا بالإضافة الى سياسة التشديد النقدي التي أدت في النصف الثاني من العام الماضي إلى ارتفاع تكلفة التمويل للأنشطة الاقتصادية والمواطنين في البلاد مما أثر على انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وارتفاع التضخم المصحوب بارتفاع الفائدة.

وعلى من ذلك هناك أيضا جانب مشرق بوجود فرص أمام الاقتصاد المصري حين استغلالها بالشكل الامثل ستساعد الاقتصاد على النمو والتحول الى الجانب الإيجابي والخروج من عنق الزجاجة مثل تنفيذ بعض الطروحات وزيادة المحفزات الاستثمارية الجاذبة واعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية وغيرها.

فبين توقعات الانتعاش وتحديات الواقع، يقف الاقتصاد المصري مع بداية 2025 أمام مفترق طرق. وهذا يتطلب تحليلا عميقا وفهما شاملا للتحديات والفرص المتاحة سعيا للسير في طريق النهوض.

التحديات الجلية: تحقيق التوازن بين مكافحة التضخم ودعم النمو الاقتصادي يعد تحديا كبيرا.

التضخم وأداء العملة المحلية

في البداية وبإيجاز دائما يكون هناك تأثير ناتج عن قرارات البنك المركزي على المواطنين والشركات إيجابا وسلبا،

- **المواطنون:** تؤثر قرارات البنك المركزي على أسعار الفائدة، وبالتالي على تكلفة الاقتراض وسعر الفائدة على الودائع والمدخرات ومن ثم قرارات المودعين في الفترات اللاحقة لقرار البنك المركزي ما بين زيادة الادخار او البحث عن عوائد استثمارية بديلة.

- **الشركات:** تؤثر قرارات البنك المركزي على تكلفة التمويل، وبالتالي استثمارات الشركات وتوسعها وقدرتها على تحمل نسب الفائدة ومن ثم تؤثر على توافر السلع والخدمات في الأسواق.

حقيقة الامر ان مشهد ازمة التضخم هي ازمة عالمية بدأت من وقت جائحة كورنا وانتشرت في اقتصاديات العالم بأثره، مما دفع البنوك المركزية سواء في الاقتصاديات المتقدمة او الناشئة إلى

اتباع سياسات نقدية تشدديه في محاولة الى تحجيم معدلات التضخم في الدول مما كان له أثر على الاستثمار بشكل عام في جميع انحاء العالم وأثر بالتالي على قدرة المستثمرين المحليين والدوليين على اتخاذ قرارات استثمارية موثوقة.

شهدت مصر مؤخرا ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم بعد ان لجأت الحكومة المصرية في الاشهر الأخيرة إلى تقليص الدعم عن الكثير من الخدمات والسلع الرئيسية وفقا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، في محاولة لتقليل العجز الذي تواجهه موازنة الدولة، وعدم عودة أزمة شح الدولار من جديد. فرفعت الحكومة خلال 2024 أسعار البنزين والسولار والكهرباء وتذاكر القطارات ومترو الأنفاق، لتتبعها زيادات في أسعار كثير من السلع والخدمات الأخرى تأثرا بارتفاعات الوقود، كان آخرها خدمات الاتصالات.، مما أدى بالتوازي الى زيادة التضخم بمعدلات حقيقية غير مسبوقة خصوصا مع التطورات في الشرق الاوسط.

مما اعطى إشارات وتوقعات لانخفاض قيمة العملة المحلية مجددا أمام الدولار خلال عام 2025 بنسب تتراوح بين 5% إلى 10% حسب تصريحات رئيس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي. وبحسبه اقتصادية مثبته في عقود التحوط من انخفاض الجنيه امام الدولار الامريكي داخل البنوك الاستثمارية في مصر نجد ان المتوسط المتوقع لتداول الجنيه امام الدولار يتراوح بين ال 55 - 58 جنيها للدولار، مما يشكل ضغوطاً تضخمية جديدة على الاقتصاد المصري.

ونتيجة لذلك، يتوقع كثير من المحللين الاقتصاديين أن يتجه البنك المركزي المصري لخفض أسعار الفائدة على استحياء خلال العام بنسب تتراوح بين 2% إلى 3% مدفوعا بخفض البنوك المركزية في الدول الاخرى للفائدة ومحاولا لدعم القطاعات الاقتصادية المصرية، وبالنتيجة يكون لذلك اثره على معدلات التضخم مع الاخذ في الاعتبار ضرورة عدم اتخاذ قرارات برفع الدعم عن السلع والخدمات مجددا والتي من شأنها أن تحد من قفزة في معدلات التضخم من جديد مع استمرار جهود الدولة في تعزيز مواردها من العملات الأجنبية وتنفيذ الطروحات الذى يتوجب معه دعم سوق الأوراق المالية «الأسهم والسندات» للحفاظ على استقرار قيمة الجنيه أمام الدولار، وبغير ذلك قد نكون امام ارتفاع جديد لمعدلات التضخم قد يصل حقيقا الى مستويات تتعدى 35 % و قد يتزايد التراجع للجنيه المصري امام الدولار الى مستوى 58 جنيهاً بنهاية 2025. وبناء على ما سبق نستطيع ان نعتبر أن حركة الجنيه أمام الدولار ومعدلات التضخم خلال عام 2025 مرهونة بحزمة متغيرات خارجية وداخلية.

إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية

تواجه مصر، مثل العديد من الدول النامية، تحديات كبيرة في إدارة الدين الخارجي، حيث بلغ حجم الدين العام نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدى ذلك إلى زيادة تكلفة خدمة الدين وتقليل قدرة الحكومة على الاستثمار في القطاعات الحيوية. ولتجنب تكرار سيناريوهات أزمات الديون التي شهدتها دول أخرى. يجب على مصر اتخاذ إجراءات حاسمة لتنويع مصادر التمويل بفتح افاق استثمارية جديدة جاذبة امام المستثمرين

المحليين والأجانب بالشراكة، وتنفيذ إصلاحات هيكلية في القطاعات الاستثمارية داخل الدولة المصرية على القطاعات المختلفة من سوق المال والسياحة والصناعة والطاقة والأسمدة، والتقاوي الزراعية، والمحاصيل الزراعية، وغيرها.

وعلى سبيل مثال إعادة الهيكلة لسوق المال «البورصة المصرية بطروحات جديدة وادراج شركات جديدة مما يساعد على تعزيز السوق المصري بالاستثمارات الأجنبية والمحلية غير المباشرة» ومن المتوقع أن يشهد عام 2025 تسارعا في وتيرة برنامج الطروحات الحكومية، مما سيؤدي إلى ضخ سيولة جديدة في السوق وزيادة عدد الشركات المدرجة، وبالتالي توسيع خيارات الاستثمار المتاحة للمستثمرين في حالة ادارتها بشكل مهني محترف.

ومثال اخر لإعادة الهيكلة في قطاع السياحة زيادة وتنويع أنواع الفنادق القيام باستحداث والترويج عن برامج سياحية مختلفة لتعزيز فرص جذب السياحة من جميع الدول ومن ثم تعزز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. كما يجب على الحكومة الاستفادة من الدعم الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية لتعزيز قدرتها على إدارة الدين

بالإضافة الى ما سبق تشهد بعض القطاعات المصرية، مثل قطاع التكنولوجيا والطاقة المتجددة، نموًا ملحوظًا. هذه القطاعات تعد بفرص استثمارية واعدة في المستقبل، مما قد يجذب اهتمام المستثمرين الباحثين عن فرص نمو عالية ينقصها الترويج الاستثماري الجيد مما يفيد الاقتصاد المصري ومن ثم الخزانة المصرية وينعكس على التضخم والمواطن المصري.

فـي الختـام، يشـهد الاقتصـاد المصـري تحـولات جذريـة، وتأتـي قـرارات البنـك المركـزي فـي قلـب هـذه التحـولات، مؤثـرا بشـكل مباشـر علـى حيـاة المواطنيـن والشـركات والاسـتثمارات المصريـة بشـكل عـام فعليـه أن يتخـذ قـرارات مدروسـة تأخـذ فـي الاعتبـار التحديـات والفـرص المتاحـة، وأن يعمـل دائمـا مـع القائميـن علـى السياسـة الماليـة علـى تحقيـق التـوازن بيـن مكافحـة التضخـم ودعـم النمـو الاقتصـادي. ممـا يتطلـب تضافـر الجهـود بيـن الحكومـة والقطـاع الخـاص والمسـتثمرين، لمواجهـة التحديـات الحاليـة واغتنـام الفـرص المسـتقبلية.

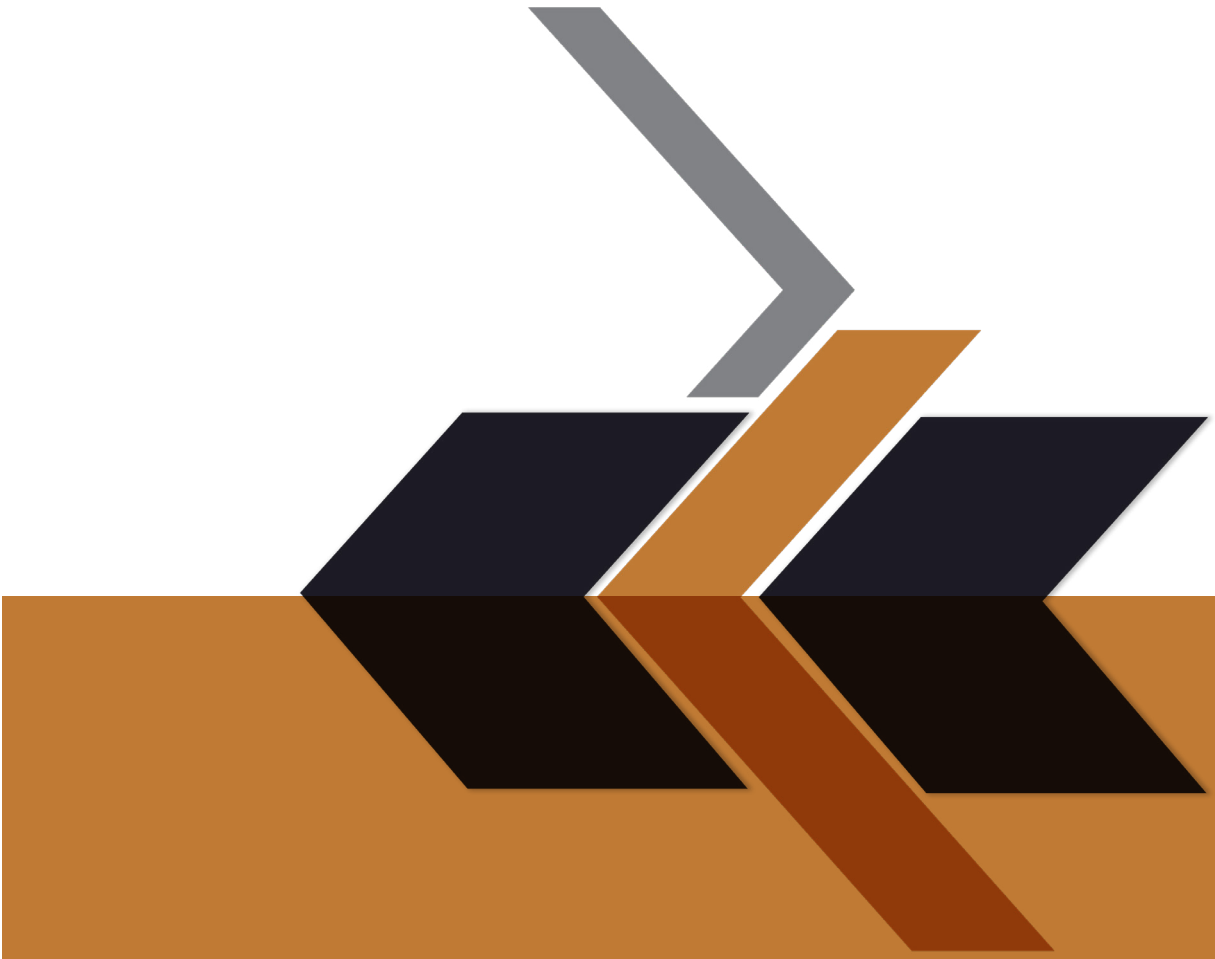

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg